تقرير بقلم الرئيس عن تنمية الاقتصاد القومى
فى ٤ نوفمبر ١٩٥٨

٤ نوفمبر

تقرير عن تنمية الاقتصاد القومى

مقدمة:

١- لازال الطريق من أجل تنمية الاقتصاد القومى غير واضح المعالم، بعد ستة سنوات من الثورة، ونستطيع أن نقول إنه اليوم أوضح مما كان فى السنوات الماضية.

٢- ولكن اذا لم نتلافى العيوب والأخطاء التى قابلناها فى السنوات الماضية، فإننا لن نستطيع أن نحقق التنمية الاقتصادية بمعدل يتساوى مع زيادة السكان فى مصر؛ الأمر الذى سينتج عنه انخفاض مستوى المعيشة بدلا من زيادتها.

٣- والعيب الرئيسى الذى نواجهه الآن؛ هو أننا نعمل على التنمية الاقتصادية بدون خطة متكاملة، ولكننا نسير أمورنا من يوم الى يوم.

٤- وفى أول الثورة كنا نشعر أن العقبة الرئيسية التى نواجهها؛ هى عدم اشراف الدولة على الأجهزة الرئيسية للاقتصاد القومى.

٥- ولكن يمكن أن نقول اليوم: إن الدولة سيطرت الى حد ما على الأجهزة الرئيسية للاقتصاد القومى؛ يتساوى فى ذلك الاقتصاد العام أو الاقتصاد الخاص.

٦- ولكن يظهر لنا بوضوح - رغم ذلك - أنه لا توجد خطة متكاملة لتنمية الاقتصاد القومى، ولا توجد أهداف محددة للتنمية، ولا توجد تواريخ لتحقيق هذه الأهداف، ولكن بدلا من ذلك توجد خطط فى بعض القطاعات لسنة أو أكثر، وكل قطاع يعمل دولة مستقلة داخل الدولة.

٧- وبالاضافة الى ذلك، فإن عدم وجود خطة محددة وأهداف معينة؛ يتسبب فى تغيير السياسة من يوم الى يوم، كما يتسبب فى الشعور بسهولة التصرف

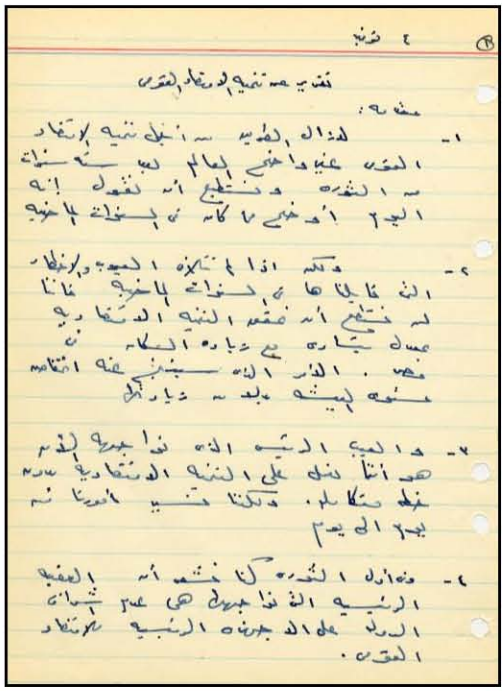

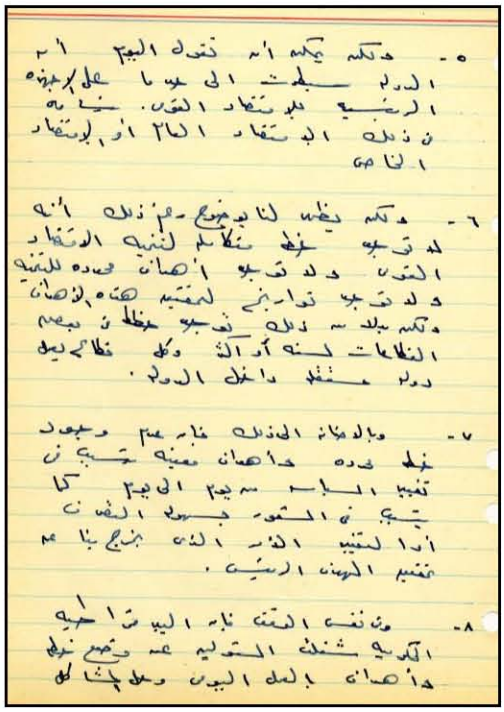

أو التغيير؛ الأمر الذى يخرج بنا عن تحقيق الهدف الرئيسى.

٨- وفى نفس الوقت، فإن البيروقراطية الحكومية شغلت المسئولين عن وضع خطة وأهداف بالعمل اليومى، وحل المشاكل اليومية بأى وسيلة؛ بصرف النظر عما يسببه ذلك للتنمية أو سير العمل.

٩- إن عدم الوضوح وغموض الأمور، وعدم تحديد المسئولية؛ تسبب فى عدم امكان تعبئة كل الجهود فى سبيل التنمية.

١٠- ومن الملاحظ أننا سنة ١٩٥٣ شكلنا مجلس تنمية الانتاج القومى؛ بغرض وضع خطة للتنمية الاقتصادية طويلة المدى، وفى نفس الوقت وضع خطة قصيرة وتنفيذها، ولكن الذى حدث هو أن مجلس الانتاج وضع خطة قصيرة المدى وانشغل كلية فى تنفيذها، ولم يضع خطة طويلة المدى. وكانت الخطة القصيرة عبارة عن مشروعات مختلفة متفرقة؛ الغرض منها أن نبدأ العمل بأى وسيلة. وقد نجح مجلس الانتاج فى هذه الناحية، ولكن لم ينجح فى عمل خطة.

١١- وبعد حل مجلس الانتاج وتشكيل لجنة التخطيط ومجلس التخطيط، كان من الضرورى أن نفرق بين التنفيذ والتخطيط؛ حتى لا يطغى التنفيذ على التخطيط، فأعطيت مهمة التخطيط الى لجنة التخطيط، وأعطيت مهمة التنفيذ الى الوزارات المختلفة، وذلك فى عام ٥٦، ولكن الآن - فى عام ١٩٥٨ - لازلنا بدون خطة كاملة للتنمية.

١٢- قد يكون العذر فى ذلك أننا لم نحدد شكل اقتصادنا. ولكن ذلك يمكن أن يسرى على المدة حتى ١٩٥٦، أما بعد ذلك فقد أصبح من الواضح أن سير اقتصادنا يهدف الى اقامة اقتصاد اشتراكى تعاونى، وأن لابد من اشراف الدولة على الأجهزة الرئيسية للاقتصاد القومى.

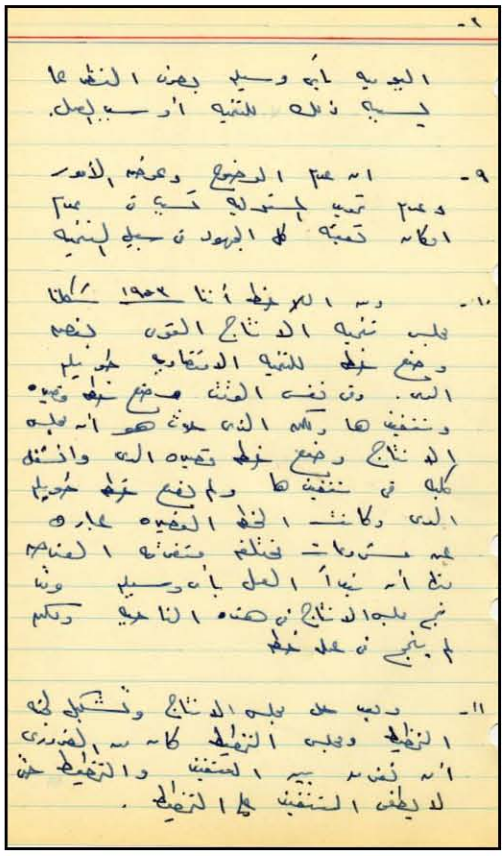

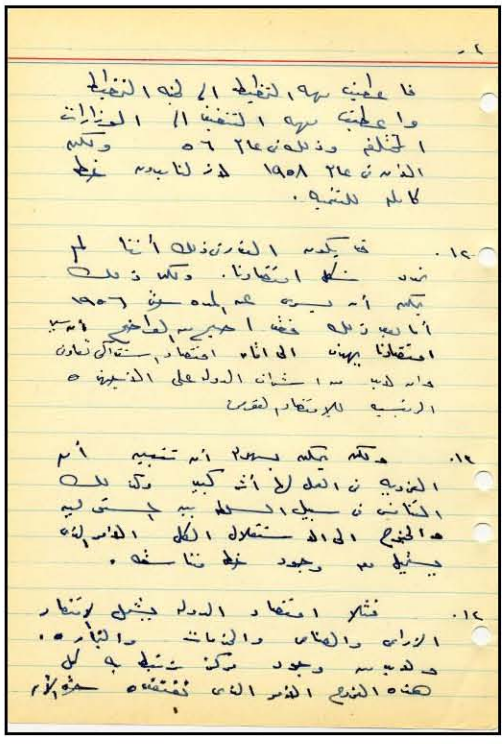

١٣- ولكن يمكن بسهولة أن نتبين أن الفردية فى العمل لها أثر كبير، وكذلك التنافس فى سبيل السلطة بين المسئولين، والجنوح الى الاستقلال الكلى؛ الأمر الذى يستحيل معه وجود خطة متناسقة.

١٤- فمثلا اقتصاد الدولة يشمل الاقتصاد الزراعى والصناعى والخدمات والتجارة، ولابد من وجود مركز ترتبط به كل هذه الفروع؛ الأمر الذى نفتقده حتى الآن.

فلا يمكن الحصول على صورة واضحة كاملة لما عمل فى الدولة ككل، وما سيعمل فيها فى المستقبل القريب، وذلك بخلاف ما يقرر فى الميزانية، ولو أن ما قرر فى الميزانية وأصبح واجب التنفيذ صدرت تعليمات بإيقافه؛ لأسباب كانت فى حسابنا ونحن نقرر الميزانية، الأمر الذى يدل على التناقض فى التصرفات، كما يدل على أن الميزانية وضعت وليس فى النية تنفيذها. وهنا نواجه السؤال، هل يمكن لأى شخص أن يتخذ مثل ذلك القرار؟

١٥- ففى الصناعة مثلا نسير فى طريق التصنيع، ولكنا نهمل فى نفس الوقت التصميم على أن تعمل المصانع الموجودة فعلا كل الوقت.

١٦- وقد حشدت الجهود وصرفت الأموال لصناعة الحديد والصلب، ولكن تواجهنا مشكلة عدم القدرة على تصريف الانتاج الذى يقدر ٢٠٠ ألف طن؛ وذلك إما لأننا لم نقرر الصناعات التى سيستخدم فيها الحديد والصلب، أو التقصير فى الحصول على آلات تصنيع الحديد للأغراض التى نريدها. فاذا كان تقدم الدول الصناعى يقاس بما تنتجه من الصلب - والمعروف أن الدول التى تعمل على التنمية تضع نصب أعينها مضاعفة الانتاج من الصلب فى أقل وقت - فلابد أن هناك قصور فى جهة ما. من المسئول؟ وكيف يمكن اصلاح هذا القصور؟ لا يوجد تحديد.

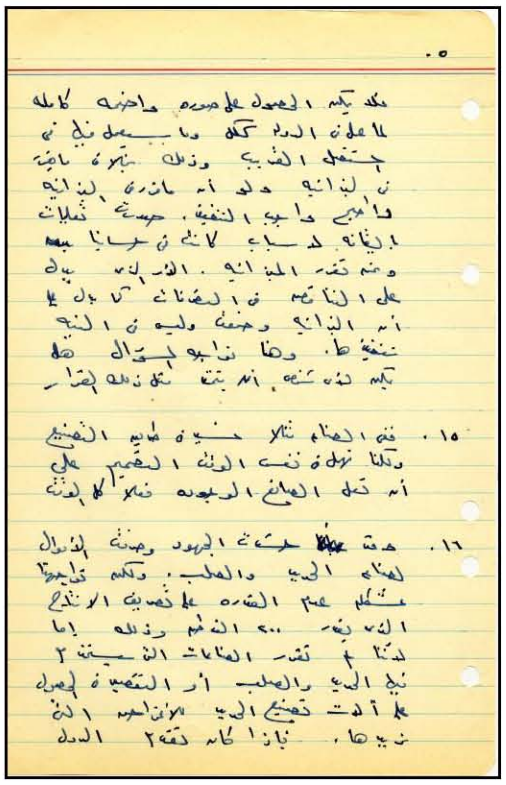

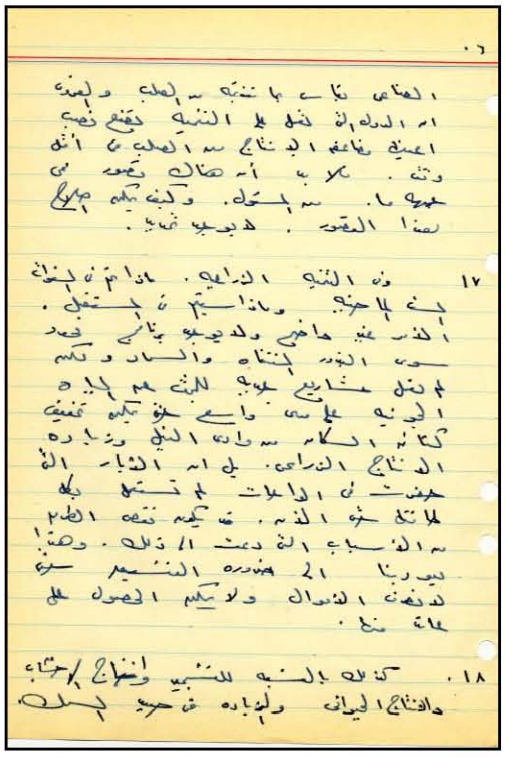

١٧- وفى التنمية الزراعية، ماذا تم فى السنوات الست الماضية؟ وماذا سيتم فى المستقبل؟ الأمر غير واضح، ولا يوجد برنامج محدد سوى البذور المنتقاة والسماد، ولكن لم تعمل مشاريع جدية للبحث عن المياه الجوفية على مدى واسع؛ حتى يمكن تخفيف كثافة السكان من وادى النيل، وزيادة الانتاج الزراعى. بل إن الآبار التى حفرت فى الواحات لم تستعمل بكل طاقتها حتى الآن؛ قد يكون نقص الطرق من الأسباب التى دعت الى ذلك. وهذا يعود بنا الى ضرورة التنسيق؛ حتى لا تصرف الأموال ولا يمكن الحصول على عائد منها.

١٨- كذلك بالنسبة للتشجير وانتاج الأخشاب والانتاج الحيوانى والزيادة فى صيد السمك.

١٩- وفى التجارة، فقد كانت سياستنا غير حازمة؛ خصوصا فى الاستيراد والتصدير. وقد وضعت قواعد للاستيراد والتصدير، ولكن لم يؤخذ بها، حدثت عمليات مقايضة مما أضرت بتجارتنا، وفى نفس الوقت خرجنا عن سياسة جنيه التصدير، ثم سمح باستيراد الكماليات كالثلاجات والعربات، فى الوقت الذى يجب أن نركز على أدوات الانتاج. ورغم أن الدول الغربية حددت استيرادها منا، فإننا نستورد منها أكثر من ضعف ما نبيعه لها. وكان بالامكان أن نستورد الكثير من هذه الأصناف من الدول الشرقية التى تستورد منا أكثر مما نصدر، بل إن هذا الأمر بحث، ووافق عليه الجميع ولكن لم ينفذ.

٢٠- وكذلك كانت سهولة التصريح بتحويل النقد للخارج؛ إما للأعمال أو لأسباب أخرى، أن استنزف جزء من النقد الصعب الذى يمكن استخدامه للتنمية.

٢١- ومن الواضح أن هناك نوع من التساهل فى صرف النقد الأجنبى، فى الوقت الذى يمكن أن نكون منه احتياطى يعزز مركز الجنيه.

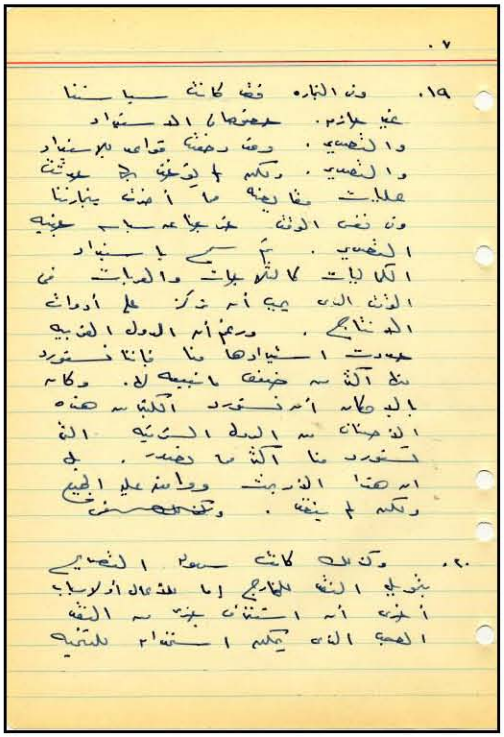

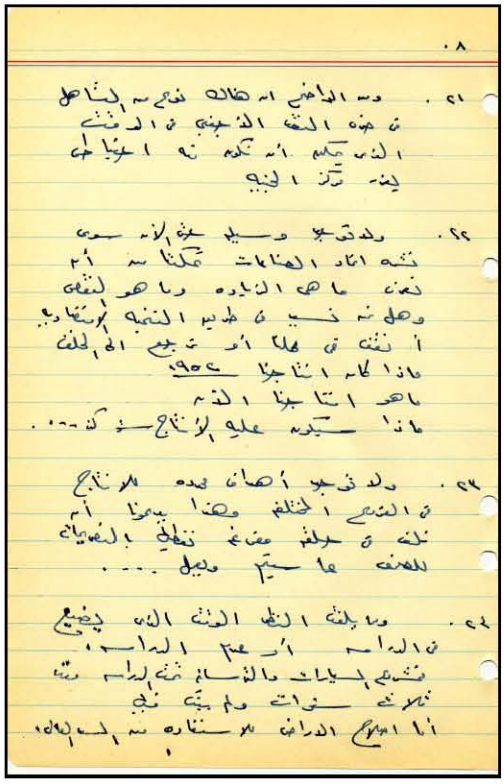

٢٢- ولا توجد وسيلة حتى الآن سوى نشرة اتحاد الصناعات؛ تمكننا من أن نعرف ما هى الزيادة؟ وما هو النقص؟ وهل نحن نسير فى طريق التنمية الاقتصادية أو نقف فى محلنا أو نرجع الى الخلف؟ ماذا كان انتاجنا سنة ١٩٥٢؟ ما هو انتاجنا الآن؟ ماذا سيكون الانتاج سنة كذا؟

٢٣- ولا توجد أهداف محددة للانتاج فى الفروع المختلفة؛ وهذا يدعونا أن نلف فى حلقة مفرغة، نغطيها بالتصريحات للصحف عما سيتم ويعمل...

٢٤- ومما يلفت النظر الوقت الذى يضيع فى الدراسة أو عدم الدراسة؛ فمشروع السيارات والترسانة تمت الدراسة منذ ثلاث سنوات، ولم يبت فيها.

أما اصلاح الأراضى للاستفادة من السد العالى، فمن الغريب أن تستمر دراسة المشروع ولكن لا توجد أى دراسة لاصلاح الأرض، والمعروف أن فائدة السد العالى هى اصلاح الأرض.

٢٥- الابتكار واستخدام الطرق الحديثة أمر ضرورى للتنمية الاقتصادية؛ فمثلا القوى المحركة، الكهرباء تمت دراسة سنة ١٩٥٤، ولكن ما هى خطوات التنفيذ؟ هل من الممكن الحصول على الكهرباء من الخزانات والقناطر الموجودة على النيل؟ هل حصرت المساقط التى يمكن أن تعطى الكهرباء؟ هل من الممكن تعميم الرى بالرش وتوسيع الرقعة الزراعية؟ وهل من الممكن التوسع فى حفر الآبار فى الدلتا، وتوفير مياه النيل وتحويلها الى مكان آخر؟

٢٦- وبخصوص مساهمات الحكومة فى الشركات، فإن المؤسسة الاقتصادية تولت الاشراف عليها، ولكن هناك عقبات فى التعاون لابد من تذليلها بين الحكومة والمؤسسة. ما هى سياسة المؤسسة؟ ويجب أن تكون تنفيذا لسياسة الحكومة. ما هى اقتراحاتها بالنسبة للمستقبل؟ وهل ستسير المؤسسة على نظام الشركات القديم؟ وهل عملت المؤسسة على تلافى الاسراف؟ وهل تقدمت المؤسسة

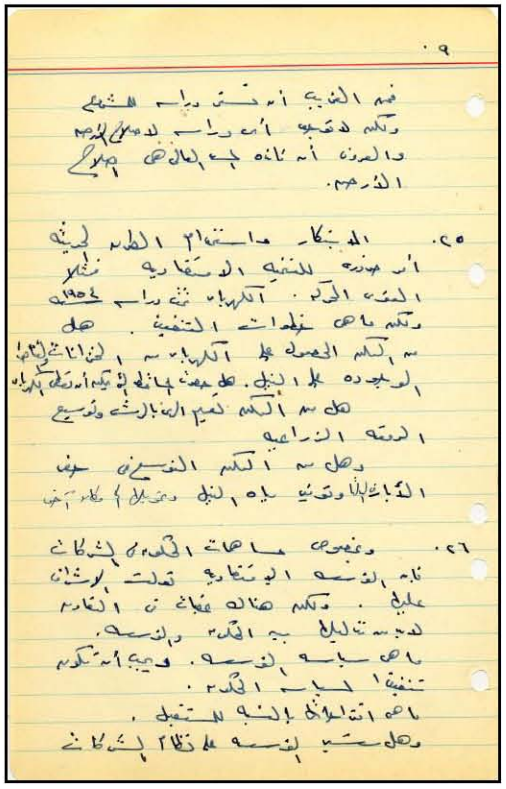

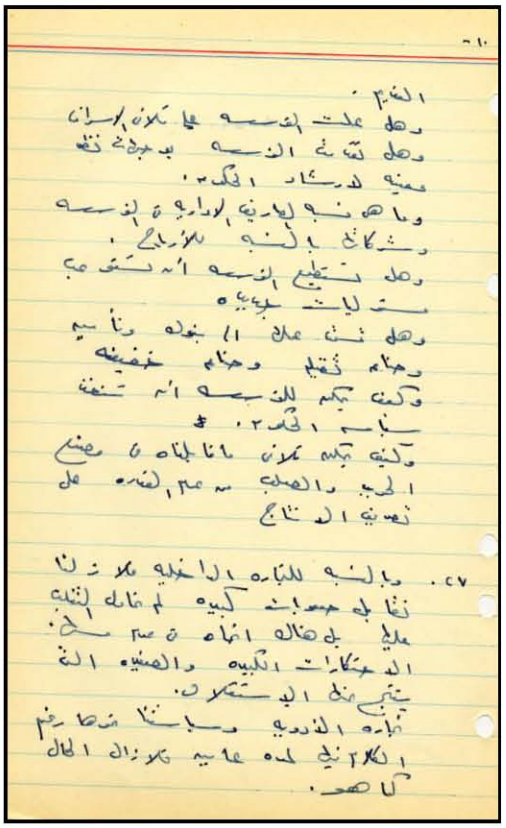

بوجهات نظر معينة لارشاد الحكومة؟ وما هى نسبة المصاريف الادارية فى المؤسسة وشركاتها بالنسبة للأرباح؟

وهل تستطيع المؤسسة أن تستوعب مسئوليات جديدة؟

وهل قسمت عملها الى بنوك وتأمين وصناعة ثقيلة وصناعة خفيفة؟

وكيف يمكن للمؤسسة أن تنفذ سياسة الحكومة؟

وكيف يمكن تلافى ما قابلناه فى مصنع الحديد الصلب؛ من عدم القدرة على تصريف الانتاج؟

٢٧- وبالنسبة للتجارة الداخلية، فلازلنا نقابل صعوبات كبيرة لم نحاول التغلب عليها، بل هناك اتجاه فى عدم مسها؛ الاحتكارات الكبيرة والصغيرة التى ينتج عنها الاستغلال. تجارة الأدوية وسياستنا نحوها، رغم الكلام فيها لمدة عامين فلازال الحال كما هو.

بل إن الشركات التى أنشأناها حتى تنافس الاحتكار حاربناها؛ سواء فى تجارة الأدوية أو التجارة فى البضائع الأخرى، إما لوجود شخص هناك تنافر معه أو لأسباب أخرى، ولكن نتيجة ذلك أن الاحتكار لازال قائما، وكذلك الاستغلال.

٢٨- أنشئت شركة التجارة الخارجية والتجارة الداخلية من أكثر من عامين، ولكن لم ندفعها لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله.

٢٩- أما التموين، فلم نستطيع حتى الآن أن نحسن الرغيف، وانتصر علينا تجار الدقيق وأصحاب المطاحن. وفى المأكولات، حاولنا أن نعالج بطرق غير حاسمة، وتركت الفرصة للتجار ليتحايلوا. ومن الواضح أن حل هذه المشكلة؛ لابد أن يبدأ من مصادر الانتاج فى الداخل، ولكن لم يعمل شئ لتحقيق ذلك؛ لم تنشأ جمعيات تعاونية للانتاج، ولم تساهم الحكومة فى ذلك مستخدمة ما تسيطر عليه. ولكن رغم اثاره هذا الأمر مرات فلم يتم شئ؛ جمعيات تعاونية للمنتجين، جمعيات تعاونية للاستهلاك. لم يحدد العمل، لم يحدد

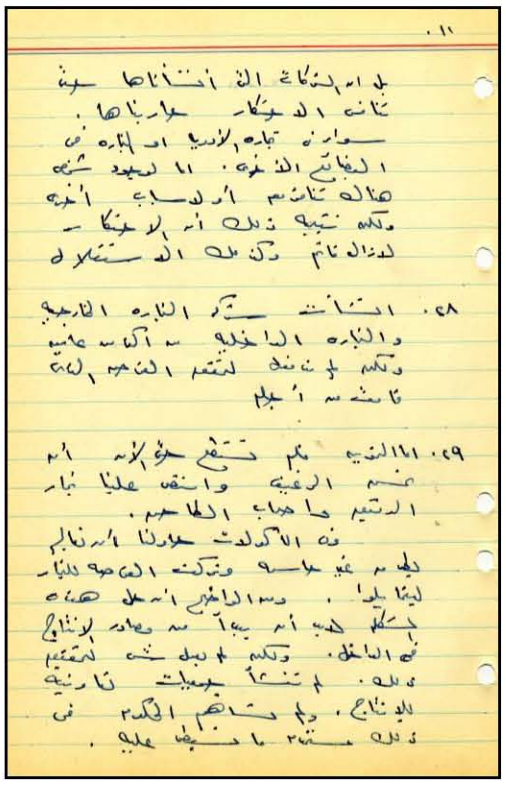

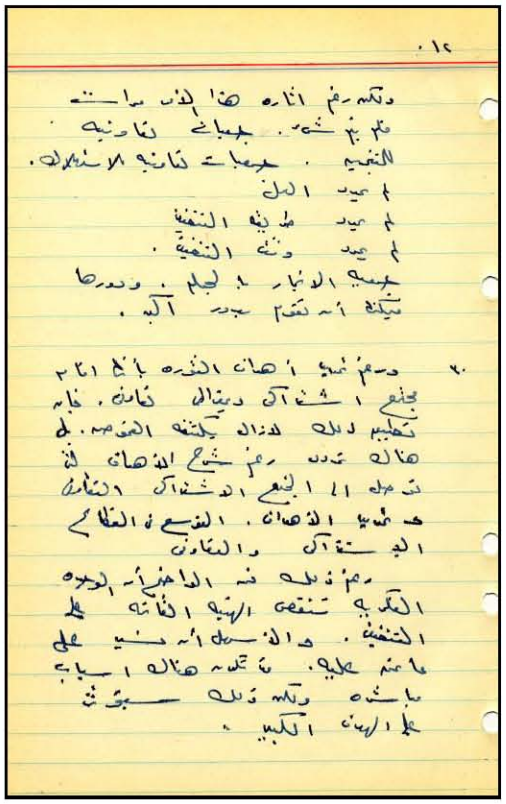

طريقة التنفيذ، لم يحدد وقت التنفيذ. جمعية الاتجار بالجملة، ودورها؛ فيمكنها أن تقوم بدور أكبر.

٣٠- ورغم تحديد أهداف الثورة بأنها إقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى؛ فإن تطبيق ذلك لازال يكتنفه الغموض، بل هناك تردى، رغم شرح الأهداف التى توصل الى المجتمع الاشتراكى التعاونى وتحديد الأهداف؛ التوسع فى القطاع الاشتراكى والتعاونى.

رغم ذلك فمن الواضح أن الوحدة الفكرية تنقص الهيئة القائمة على التنفيذ، والأسهل أن نسير على ما نحن عليه. قد تكون هناك أسباب مباشرة، ولكن ذلك سيؤثر على الهدف الكبير.

الرئيس جمال عبد الناصر يشهد مهرجان الشباب بالنادى الأهلى ١٩٥٩/٢/٢